الأمان لمناهضة التمييز العنصري
AMAN AGAINST DISCRIMINATION

موجز سياسة

حماية الفضاء المدني في ليبيا

تحديات وسبل تعزيز دور منظمات المجتمع المدني

الأمان لمناهضة التمييز العنصري

أغسطس 2024

ملخص تنفيذي

يتناول موجز السياسات البيئة المقيّدة لمنظمات المجتمع المدني في ليبيا، والتي يطلق عليها ظاهرة تقلص الفضاء المدني. حيث تفرض هذه الظاهرة تحديات كبيرة على التعافي الهش للبلاد بعد النزاع وآفاق التنمية الديمقراطية. فقد أدى سنّ القوانين والسياسات التقييدية في ظل الحكومات الليبية المتعاقبة إلى الحد من حرية وفعالية منظمات المجتمع المدني، التي تعد من المؤسسات الضرورية للدفاع عن حقوق الإنسان وبناء السلام والحوكمة الديمقراطية.

يحدد الموجز العوامل الرئيسية التي تساهم في تقلص الفضاء المدني الليبي، بما في ذلك إرث الحكم الاستبدادي والتشريعات التقييدية. حيث تقوّض هذه التحديات الحرية التشغيلية لمنظمات المجتمع المدني، وتضعف مساهماتها في جهود الوصول لسلام دائم و لإنجاح التحول الديمقراطي في البلاد.

ولمعالجة هذه القضايا، يقترح الموجز توصيات مستهدفة:

- **للمجتمع الدولي**: زيادة الضغوط الدبلوماسية على المؤسسات التشريعية والتنفيذية في ليبيا لمواءمة قوانينها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ودعم بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني، وتسهيل التواصل الدولي لتمكين قدرتها على الصمود.

- **بالنسبة للمؤسسات التشريعية والتنفيذية**: تعديل التشريعات التقييدية لحماية حقوق منظمات المجتمع المدني، وضمان الرقابة القضائية على الإجراءات المتخذة ضد هذه المنظمات، والانخراط في حوار شامل مع المجتمع المدني لدمج مدخلاته في صنع السياسات.

- **بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني**: دعم التحالفات لتحقيق المناصرة الجماعية، والاستفادة من التقاضي الاستراتيجي لتحدي القوانين غير العادلة، والاستثمار في الأمن الرقمي للحماية من القمع، وإشراك الجمهور لبناء قاعدة داعمة للمجتمع المدني.

يؤكد موجز السياسات على الحاجة الملحّة إلى اتخاذ إجراءات منسّقة بين جميع أصحاب المصلحة لحماية وتوسيع الفضاء المدني في ليبيا من أجل دعم استمرار عمل وفعالية منظمات المجتمع المدني، وهو أمر ضروري للتنمية الديمقراطية والاستقرار على المدى الطويل في البلاد.

مقدمة

في السنوات الأخيرة، واجهت منظمات المجتمع المدني في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، مثل ليبيا، قيوداً متزايدة على أنشطتها، والمعروفة عموماً باسم تقلص الفضاء المدني. وتشمل هذه القيود، التي فرضتها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، حواجز قانونية وسياسية واجتماعية تعيق فعالية منظمات المجتمع المدني في الدعوة إلى حقوق الإنسان، وتقديم الخدمات الأساسية، ودعم العمليات الديمقراطية. بناءً على ذلك، فإن المجال المدني في ليبيا مصنّف بأنه "مقموع" طبقا لمؤسسة سيفيكوس CIVICUS.[1]

كان انتقال ليبيا من نظام استبدادي إلى دولة هشة بعد النزاع محفوفاً بالتحديات، الناجمة عن إرث الحكم الاستبدادي في عهد معمر القذافي. وخلال حكم القذافي، واجه المجتمع المدني قمعاً شديداً ولوائح حكومية صارمة حدّت من استقلاليته ووظائفه. وعلى الرغم من تغيير النظام، استمرت الحكومات اللاحقة في فرض القوانين والسياسات التي تقيد بشكل أكبر الفضاء العملي للمجتمع المدني.

تشكل هذه التدابير القمعية المستمرة في ليبيا تهديداً كبيراً لاستقرار البلاد والتقدم الديمقراطي. تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً في بناء السلام والمصالحة وتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة في الدول الهشة بعد النزاع. ومع ذلك، فإن العقبات القانونية والإدارية التي تواجهها تقوض بشكل كبير قدرتها على المساهمة بشكل فعال في هذه العمليات. يحلل هذا الموجز تأثير تقلص الفضاء المدني على منظمات المجتمع المدني في ليبيا، مع التركيز على الآليات القمعية التي تستخدمها الدولة لتقييد أنشطة الفضاء وتقديم توصيات لحماية وتوسيع هذا الفضاء الحيوي.

أ. ظاهرة تقلص الفضاء المدني

يشير مصطلح "تقلص الفضاء المدني" إلى ظاهرة القيود المتزايدة المفروضة على منظمات المجتمع المدني والناشطين فيها، والتي تفرضها عادة الهيئات الحكومية أو غيرها من الهيئات المؤثرة. ويشمل هذا الاتجاه الحواجز القانونية والسياسية والاجتماعية التي تحد من قدرة المجتمع المدني على العمل بكفاءة. ولا تقتصر هذه الظاهرة على آسيا وأفريقيا؛ بل إنها تشكل مصدر قلق عالمي يتّسم بانتشار القوانين التي تقيّد الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير. ففي الفترة من عام 2012 إلى عام 2015، تم اقتراح أو تشريع أكثر من 120 قانوناً في 60 دولة.[2] وقد أدى هذا إلى مزيد من تهميش الفئات الضعيفة من خلال تقييد قدرتها على حشد وتوضيح مظالمها.

تعتبر التأثيرات المترتبة على حملات القمع الحكومية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في الدول الهشة التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع معقدة وواسعة النطاق، حيث تؤثر على الوظائف التشغيلية للمنظمات غير الحكومية والبيئة الاجتماعية والسياسية الأوسع نطاقاً. وفي هذه السيناريوهات، تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً محورياً في عمليات بناء السلام وتعزيز آليات الديمقراطية، حيث تعمل في كثير من الأحيان على تعويض مؤسسات الدولة الضعيفة وتقديم خدمات بالغة الأهمية مثل الدعوة لحقوق الإنسان ودعم العمليات الانتخابية والمساعدات الإنسانية.

زيادةً على ذلك، فإن الحفاظ على فضاء مدني قوي وآمن أمر ضروري لاستقرار المجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع. حيث تشير الأبحاث المكثّفة إلى أن الدول التي تتمتع بمجال عام مفتوح ومتنوع تكون أكثر قدرة على إدارة الاختلافات بشكل فعّال وبمعالجة إرث انتهاكات النزاع قبل أن تؤدي إلى العنف. وعلى العكس من ذلك، عندما يكون الفضاء المدني مقيّدا أو متاحا فقط لمجموعات محددة، فقد يؤدي ذلك إلى انتشار خيبة الأمل التي يصبح من الصعب للغاية حلها.[3] أيضا، من شأن إغلاق الفضاءات المدنية في

[1] https://monitor.civicus.org/

[2] Emelie Aho, (2017). Shrinking space for civil society: challenges in implementing the 2030 agenda.

[3] United Nations, (2015). Report of the Advisory Group of Experts for the 2015 Review of the United Nations Peacebuilding Architecture on The Challenge of Sustaining Peace.

المراحل الإنتقالية أن يخفي الفظائع ويعيق توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وهو أمر بالغ الأهمية لمناهضة ثقافة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة الجنائية.

ب. أسباب تقلص الفضاء للمجتمع المدني الليبي

إرث القذافي:

يشيرعدد من الأبحاث إلى أن تأثير الإرث الاستبدادي والشمولي له نتائج ضارة على المشاركة في الفضاء المدني في مرحلة ما بعد النزاع. فعلى النقيض من الديمقراطيات الراسخة، يؤدي الإرث الاستبدادي إلى انخفاض نسبة المشاركة في المجتمع المدني، وإن كان بدرجة أقل من الإرث الشمولي.[4]

خلال العقود الأربعة لحكم القذافي، عملت الطبيعة الاستبدادية والميولات الشمولية للنظام على تقييد الفضاء المدني بشكل كبير، ممتدة إلى ما هو أبعد من فترة حكمه. كان النظام يفتقر إلى التعددية السياسية والهياكل الديمقراطية، وعمل على حظر الأحزاب المعارضة والأنشطة السياسية. وأيضًا، أظهر النظام ميولاً شمولية من خلال السعي إلى السيطرة ليس فقط على السلطة السياسية، ولكن أيضًا على إيديولوجية وثقافة البلاد من خلال الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة. نتيجة لذلك، كانت حالة المجتمع المدني "مغلق" لما يقارب الأربعين عاما. حيث استخدم القذافي آليات مختلفة لتقليص الفضاء على منظمات المجتمع المدني، كان من بين ذلك سن قوانين تقييدية، وإنشاء منظمات غير حكومية موالية للنظام، واستقطاب عدد من المنظمات غير الحكومية، إلى جانب عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات التعسفية للمعارضين السياسيين.

على هذا الأساس، فقد فشلت هشاشة ومحدودية المشاركة في المجتمع المدني الذي خلّفه نظام القذافي في إرساء الآليات اللازمة لمحاسبة المؤسسات التشريعية والتنفيذية. حيث أدى هذا الفشل إلى تفاقم النزعات الاستبدادية لهذه الإدارات، وإلى زيادة الجهود الرامية إلى تقييد المجتمع المدني واستقطابه.

وهم الإصلاح:

تحرص الحكومات الاستبدادية على توقيع وتصديق معاهدات حقوق الإنسان في كثير من الأحيان بهدف تحسين سمعتها العالمية وتلقّي المساعدات الخارجية، وخاصة أثناء الاضطرابات المحلية. وتشكل هذه التصديقات شكلاً من أشكال الاتصال بالمانحين الغربيين، مما يشير إلى استعداد هذه الحكومات لإجراء التغييرات، حتى وإن لم تكن حقيقية. ومع ذلك، فقد تعمل هذه الحكومات على تشديد القيود على المنظمات غير الحكومية من أجل دعم سلطتها وقمع المعارضة الداخلية.[5] تعتبر هذه الضغوط المضادة، تكتيك متعمد يهدف إلى إسكات منظمات المجتمع المدني والنشطاء الذي يقومون برصد الإلتزامات الدولية للدول خاصة في مرحلة ما بعد النزاع. بسبب ذلك، فقد أثّر العدد الكبير من معاهدات حقوق الإنسان التي صادق عليهن القذافي على سياسات الحكومات المؤقتة في المرحلة الإنتقالية. فنتيجة لأولوية الحكومات الليبية في شرعنة الجماعات المسلحة مع غياب برامج إصلاح القطاع الأمني، أدى إلى تبني سياسة "تقييد" الفضاء المدني لإيقاف تدفق بيانات المنظمات الحقوقية في رصد وتوثيق الإنتهاكات المسؤولة عنها هذه المليشيات.

سياسات الإتحاد الأوروبي في تعزيز الإستبداد:

لقد تبنى صنّاع القرار الأوروبيون بشكل عام سياسات تعاونية تجاه الأنظمة الاستبدادية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. فكثيراً ما يتم تبرير هذه الاستراتيجية من خلال التأكيد على ضرورة التعاون في التعامل مع المخاوف الأمنية، بما في ذلك الإرهاب والهجرة غير النظامية. هذا النهج، أدى إلى استمالة الدول الأوروبية للجماعات المسلحة الليبية وتدعيم تواجدها، رغم الدور الملاحظ لهذه المليشيات

[4] Michael Bernhard and Ekrem Karakoç, (2007). Civil Society and the Legacies of Dictatorship. World Politics, 59, pp 539-567.

[5] Jana, von, Stein., (2013). The Autocratic Politics of International Human Rights Agreement Ratification. Social Science Research Network.

في تقييد عمل منظمات المجتمع المدني من خلال التهديد والملاحقة.

قدّمت إيطاليا والاتحاد الأوروبي دعمًا كبيرًا لخفر السواحل الليبي لبرامج إدارة الحدود. ومع ذلك، ظهرت تقارير مثيرة للقلق، تتهم خفر السواحل بالتورط في انتهاكات حقوق الإنسان والتعاون مع شبكات التهريب.[6] بالإضافة، اعترضت الجماعات المسلحة، ولا سيما ميليشيا طارق بن زياد المرتبطة بالقوات المسلحة العربية الليبية، قوارب اللاجئين بمساعدة وكالة فرونتكس التابعة للاتحاد الأوروبي والحكومة المالطية. وعلاوة على ذلك، أنشأت قوات حفتر طرق تهريب جديدة للمهاجرين البنغلاديشيين والسوريين للوصول إلى أوروبا، حيث أنه بحلول عام 2023، استغل أكثر من نصف الوافدين إلى إيطاليا من ليبيا طرق حفتر الشرقية.[7]

ج. آليات تقليص الفضاء للمجتمع المدني

عقبات قانونية:

في الدول الهشة، تطبق الحكومات في كثير من الأحيان تشريعات تفرض متطلبات تسجيل صارمة، وقيوداً على التمويل الأجنبي، وقيوداً على أنشطة منظمات المجتمع المدني. حيث يتم تبرير هذه الآليات غالباً باعتبارات تتعلق بالأمن القومي، أو مكافحة الإرهاب، أو النظام العام. مع ذلك، فإن هذه الإجراءات تشير إلى نمط أوسع نطاقا حيث تعمل الحكومات على تكثيف جهودها لتقييد الفضاء المدني من أجل دعم السلطة وقمع المعارضة.[8]

تعتبر التشريعات والقرارات التقييدية التي سنّتها الحكومات الليبية، مثل القانون 2001/19 واللائحة 2016/3 والقرار 2019/286، من العوائق القانونية التي تفرض متطلبات وقيودًا مرهقة على منظمات المجتمع المدني، مما يعيق قدرتها التشغيلية، وبالتالي تقلّص الفضاء على هذه المنظمات. فعلى سبيل المثال، يشير شرط أن تضم منظمات المجتمع المدني 50 عضوًا مؤسسًا على الأقل ومقرًا فعليًا لتشكيل كيان قانوني، كما هو منصوص عليه في المادة 2 من القانون 2001/19، تعارضا مع المعايير الدولية، مثل المبادئ التوجيهية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والتي تقترح أنه لا ينبغي أن يكون هناك أكثر من شخصين كأحد الشروط لتأسيس الجمعيات. نتيجة لهذه المتطلبات الصارمة يمكن أن تستبعد العديد من المنظمات من الاعتراف القانوني، وبالتالي خنق نمو المجتمع المدني وتنوعه.

إلى جانب ذلك، تقيّد المادتان 14 و15 من القانون 2001/19 قدرة منظمات المجتمع المدني على الوصول إلى الموارد المالية من خلال اشتراط موافقة الحكومة على المنح الأجنبية وجمع التبرعات، وهو ما يتعارض مع المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR. إضافة، يفرض تطبيق اللائحة 2016/3 قيودًا تمويلية غير ضرورية وغير متناسبة، مما يتعارض مع الأنشطة القانونية لمنظمات المجتمع المدني. حيث يؤكد تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات أن قدرة الجمعيات على الوصول بحرية إلى الموارد البشرية والمادية والمالية من المصادر المحلية والأجنبية والدولية تشكل عنصراً أساسياً لممارسة الحق في حرية تكوين الجمعيات. ويشمل ذلك التمويل من مجموعة واسعة من الكيانات، مثل الأفراد والشركات ومنظمات المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية، وهو أمر ضروري لوجود أي جمعية وفعاليتها.[9]

أما من حيث القرار 2019/286، فهو يمنح سلطات واسعة لمفوضية المجتمع المدني لتسجيل أو الموافقة على أو تعليق

[6] UNHCR, supra note 27, at para. 22. See also Panel of Experts on Libya, Letter dated June 1, 2017 from the Panel of Experts on Libya addressed to the President of the Security Council, ¶¶ 104–05, U.N. Doc. S/2017/466 (June 1, 2017)

[7] Lorena Stella Martini and Tarek Megerisi (2023) Road to nowhere: Why Europe's border externalisation is a dead end.

[8] Hannah, Smidt., (2018). Shrinking Civic Space in Africa: When Governments Crack Down on Civil Society.

[9] Report of the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and association, Clement N. Voule, Access to Resources, A/HRC/50/23, para 11. See also African Commission on Human and Peoples' Rights, Guidelines on Freedom of Association and Assembly, paras. 37-38.

أو إلغاء منظمات المجتمع المدني دون إشراف قضائي، مما يشكل تهديدًا لوجود واستقلالية منظمات المجتمع المدني وانتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبالتالي، تؤثر التشريعات الصارمة بشكل سلبي على المجتمع المدني، حيث أنها تفرض متطلبات إدارية مرهقة، وتقيد الوصول إلى الموارد، وتمنح سلطات واسعة للحكومة دون إشراف قضائي. علاوة، تتعارض هذه القيود مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتقلل من الوظيفة المحورية لمنظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع من خلال بناء السلام الدائم وتعزيز التحول الديمقراطي ومراقبة حالة حقوق الإنسان.

المنظمات غير الحكومية التي تقودها الدولة:

في أعقاب النزاعات، تسعى الحكومات في كثير من الأحيان إلى تمكين سلطتها من خلال تنظيم المجتمع المدني للحفاظ على الاستقرار وتثبيط عودة النزاع. ويشمل هذا إعادة تشكيل الفضاء المدني بطريقة مستهدفة، مع فرض القيود على المنظمات التي تنتقد الحكومة أو تدافع عن الديمقراطية الليبرالية، في حين تعمل على تمكين وتوسيع الكيانات المؤيدة للحكومة.[10] فقد تسعى الحكومات إلى استقطاب المجتمع المدني أو التلاعب به من خلال إنشاء منظمات غير حكومية تنظمها مؤسساتها الرسمية، والتي تحاكي وظائف منظمات المجتمع المدني المستقلة في حين أنها تخضع لسيطرة الدولة. لهذا السبب، يولد هذا التقويض حالة من عدم اليقين بين الجمهور والجهات المانحة. خلال عهد القذافي، تم تشكيل العديد من منظمات المجتمع المدني المرتبطة بالنظام، بما في ذلك منظمة واعتصموا التي تقودها ابنة القذافي، والمنظمة العالمية للسلم والرعاية والإغاثة، التي تناولت قضايا الهجرة غير النظامية. بالإضافة إلى ذلك، استطاع نظام القذافي استقطاب عدد من مؤسسات المجتمع المدني البارزة مثل جمعية الكفيف والهلال الأحمر الليبي.

من نشطاء إلى مجرمين:

إن المشكلة المنتشرة على نطاق واسع والتي تتمثل في تجريم الناشطين تنطوي على استخدام التشريعات ونظام العدالة الجنائية لقمع المعارضة. فكثيراً ما يتم وصف الناشطين بأنهم مجرمون أو إرهابيون، مما يقوض شرعية قضاياهم ويوفر مبرراً للقمع الذي تمارسه الدولة.[11]

أدى تطبيق قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في أكتوبر/تشرين الأول 2022 إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية، وخاصة تلك العاملة في المجال الرقمي. ويمنح هذا التشريع الحكومات الليبية سلطات تقديرية واسعة النطاق لتقييد وتجريم حرية التعبير والرأي والمعتقد على الإنترنت باسم الحفاظ على "النظام العام والأخلاق".[12] والواقع أن عواقب هذا القانون كبيرة، وقد تؤدي إلى تقليص الفضاء المدني المحدود بالفعل وخلق عقبات إضافية أمام المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان ونشر الوعي وغيرها من القضايا المجتمعية دون المخاطرة بالعواقب القانونية.

د. طرق الدفاع عن المجتمع المدني من تقلص الفضاء

تستخدم منظمات المجتمع المدني استراتيجيات مختلفة لمعالجة ظاهرة تقلص الفضاء المدني. وتشمل هذه الاستراتيجيات رفع مستوى الوعي، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وحشد المؤيدين، وتكوين الشبكات وتشكيل التحالفات، فضلاً عن المشاركة في الحوار وجهود الاتصال.

تحالفات في مرحلة ما بعد النزاع:

تتضمن احدى الاستراتيجيات الحاسمة في حماية الفضاء المدني هي من خلال إنشاء تحالفات بين منظمات المجتمع المدني لتعزيز جهود المناصرة وتقديم الدعم الجماعي. ويتجلى هذا في عدد من التجارب من بينها الكاميرون، حيث

[10] Conny, Roggeband., Andrea, Krizsán. (2021). The Selective Closure of Civic Space. Global Policy, 12:23-33.
[11] Roxana, Pessoa, Cavalcanti., Israel, Celi., Simone, Damasceno, Gomes. (2023). The Contemporary Criminalization of Activists: Insights from Latin America. 269-285.
[12] Libya, Anti-Cybercrime Law No. 5 (2022), art. 4.

أثبتت منظمات المجتمع المدني قدرتها على التكيف والمرونة في مواجهة القيود من خلال إعادة النظر في نهجها والاستفادة من شبكات الدعم العالمية.[13]

من حيث السياق الليبي، فقد تعددت التحالفات باختلاف أهدافها. يتألف حراك العدالة الانتقالية من تحالف يضم عدد من منظمات المجتمع المدني، حيث يركز على الدفاع عن حقوق الضحايا المتضررين من نظام القذافي. ويعطي الحراك الأولوية لنهج يركز على الضحايا في تحقيق العدالة الانتقالية، مع التركيز بشكل خاص على إشراك الضحايا والنازحين داخلياً في عملية المصالحة الوطنية. كذلك، تهدف جهود الحراك إلى ضمان نجاح مبادرات المصالحة الوطنية في ليبيا.[14]

فضلاً عن ذلك، يعتبر إئتلاف المنصة الليبي، من التحالفات المؤثرة في قطاع حقوق الإنسان. حيث تأسس في عام 2016 بهدف محدد يتمثل في معالجة وتخفيف انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا. ويتألف هذا التحالف من منظمات المجتمع المدني المختلفة المكرّسة لتعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان داخل البلاد. و يكمن الغرض الأساسي من إئتلاف المنصة هو تسهيل الحوار والتنسيق والتعاون بين هذه المنظمات لتحسين فعاليتها وتأثيرها في الدعوة لحقوق الإنسان وإحداث التغيير على مختلف المستويات.[15]

استراتيجيات قانونية لحماية الفضاء المدني:

غالبًا ما تستخدم المنظمات غير الحكومية استراتيجيات قانونية لتحدي القوانين التقييدية، بهدف إرساء سوابق قانونية تحمي الفضاء المدني. ورغم أن هذا النهج قد يكون فعّالًا، إلا أنه يتطلب عادةً موارد كبيرة ولا يُضمن نجاحه.[16]

استطاع عدد من منظمات المجتمع المدني الليبي استخدام آلية التقاضي بفاعلية واسترجاع جزء من الفضاء وإن كان لفترة مؤقتة. تقدمت جمعية عدالة للجميع بشكوى إدارية ضد القرار رقم 2019/286. حيث زعمت هذه الشكوى، التي دعمها ائتلاف المنصة، أن القرار ينتهك المادة 15 من الإعلان الدستوري لعام 2011. ووفقاً لهذه المادة، فإن تنظيم حرية تكوين الجمعيات يقع ضمن اختصاص السلطات التشريعية، وليس التنفيذية. ويُنظر إلى إصدار القرار رقم 2019/286 باعتباره تجاوزاً من جانب السلطة التنفيذية، مما أدى إلى قمع حقوق المجتمع المدني كما هو موضح في المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه ليبيا.

إلى جانب ذلك، فقد طعنت منظمات غير حكومية ليبية مثل منظمة أمان لمناهضة التمييز العنصري ومنظمة الحوار من أجل التحول الديمقراطي في قرارات حكومة الوحدة الوطنية، التي اعتبرت تعدياً على حقوق منظمات المجتمع المدني في التأسيس والعمل بحرية. حيث حكمت محكمة البيضاء الابتدائية في شرق ليبيا لصالح هذه المنظمات، وألغت القرار رقم 312 والمنشور رقم 7، اللذين فرضا قيوداً صارمة على أنشطة الجمعيات. ويمثل هذا التحدي القانوني تطوراً كبيراً في الجهود الجارية لمكافحة القوانين التي تعوق عمل منظمات المجتمع المدني واستمرارها في ليبيا.

نحو إطار قانوني يدعم الحريات المدنية:

تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تدافع عن الفضاء من خلال تطوير إطار قانوني يعزز نمو الفضاءات المدنية الجديدة. ويشمل هذا، الضغط من أجل إقرار تشريعات تحمي الحقوق المدنية وتمكّن من العمل السلس لمبادرات المجتمع المدني، على غرار الجهود التي يبذلها الناشطون في موزمبيق الذين يكرسون جهودهم لتطوير بيئة قانونية مواتية.[17]

في 6 أكتوبر 2021، أعلن ائتلاف المنصة وعدد من منظمات المجتمع المدني الليبي إضافة إلى مجموعة من الشخصيات العامة عن مشروع قانون لتنظيم المجتمع

[13] Nancy Annan, Maurice Beseng, Gordon Crawford & James KivenKewir, (2021). Civil society, peacebuilding from below and shrinking civic space: the case of Cameroon's 'Anglophone' conflict, Conflict, Security & Development.
[14] https://www.facebook.com/TRANSITIONAL.JUSTICE.MOVEMENT
[15] https://cihrs.net/the-situation-of-human-rights-in-libya/?lang=en#_ftn1
[16] Rogers, Rugeiyamu., Ajali, M., Nguyahambi, (2023). Advocacy non-governmental organizations (NGOs) resiliency to shrinking civic space in Tanzania. Journal of humanities and applied social sciences.
[17] Marcio, Pessôa. (2020). Reversing the Shrinking of Civic Spaces. 13(13):49-66.

المدني. ويتمثل هدف المشروع في حماية استقلالية وحرية منظمات المجتمع المدني في ليبيا، وفقًا للمادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مع التأكيد على الحق في حرية تكوين الجمعيات.

ويتضمن مشروع القانون عدة أحكام مهمة، مثل إمكانية تشكيل منظمة من خلال عملية إخطار بسيطة، والحماية من الفصل التعسفي، وضمانات ضد تدخل الدولة وأجهزة الأمن. كما ينشئ مشروع القانون هيئة تنظيمية تسمى "لجنة دعم ورعاية شؤون المجتمع المدني"، والتي تتولى ضمان الحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وعلاوة على ذلك، يتضمن مشروع القانون حكماً يتعلق بالحق في تقديم الالتماسات، مما يتطلب من السلطات الليبية معالجة مخاوف المجتمع المدني.[18] مع ذلك، فحتى الآن لا يوجد هنالك أي تجاوب من قبل مجلس النواب الليبي، الجهة التشريعية التي تم تقديم مشروع القانون لها.

و. توصيات استراتيجية

للمجتمع الدولي والجهات المانحة:

1. زيادة الضغوط الدبلوماسية: نوصي المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بتكثيف الجهود الدبلوماسية لإجبار المؤسسات التشريعية والتنفيذية على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات والتعبير. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من المساعدات واتفاقيات التجارة وغيرها من الأدوات الدبلوماسية لتحفيز الإصلاحات.

2. دعم بناء القدرات: من الأهمية بمكان أن تقدم المؤسسات الدولية المساعدة الفنية والمالية لمنظمات المجتمع المدني الليبية لتنمية قدراتها في مجال الدعوة والأمن الرقمي والتقاضي الاستراتيجي. وينبغي أن تركز برامج التدريب والمنح على تقوية المرونة التنظيمية ضد القمع، وتمكين منظمات المجتمع المدني من العمل بشكل أكثر فعالية في ظل ظروف صعبة.

3. تسهيل التواصل الدولي: إن إنشاء منصات لمنظمات المجتمع المدني الليبية للتواصل مع نظيراتها العالمية أمر ضروري. وسوف تسهل هذه الشبكات تبادل المعرفة، وتقدم التضامن، وتوفر الموارد الحيوية للتنقل عبر القيود والدعوة إلى توفير مساحة مدنية.

4. برامج تأشيرات خاصة: تلعب برامج تأشيرات السفر دورًا حاسمًا في توفير ملاذ آمن للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، مما يسمح لهم بمواصلة المناصرة الحقوقية في بلدان أخرى. إضافة، تتيح هذه البرامج للمدافعين عن حقوق الإنسان مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق دولي.

5. إن تسهيل المشاركة الدولية لمنظمات المجتمع المدني في البيئات الاستبدادية والهشة أمر بالغ الأهمية لتمكين مناصرة حقوق الإنسان، لأنه يسمح لها بالمشاركة في القمم العالمية والتعاون في تنظيم المبادرات.

6. إنشاء آليات تمويل لتقديم المساعدة المالية الفورية لمنظمات المجتمع المدني التي تواجه الاضطهاد القانوني أو تجميد الأصول. فمن شأن هذا الدعم أن يساعد في تغطية النفقات القانونية ودعم أنشطتها. أيضا، ينبغي أن يكون التمويل قابلاً للتكيف، على غرار التمويل المستخدم في الأزمات الإنسانية، وينبغي كذلك أن يعمل على تبسيط المعاملات المالية السريعة.

للمؤسسات التشريعية والتنفيذية:

1. تعديل التشريعات التقييدية: ينبغي للسلطات الليبية أن تعطي الأولوية لمراجعة القوانين التي تفرض قيودًا غير مبررة على منظمات المجتمع المدني، مثل القانون رقم 2001/19 وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 2022/5 . كذلك، ينبغي أن تتوافق هذه القوانين مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مما يضمن قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل بحرية دون خوف من التدخل التعسفي.

2. ضمان الرقابة القضائية: يعد تنفيذ الضمانات اللازمة لإخضاع أي إجراءات حكومية ضد منظمات المجتمع المدني، مثل الحل أو التعليق، للمراجعة القضائية أمرًا

[18] https://cihrs.org/libya-cihrs-welcomes-draft-law-on-civil-society-and-calls-for-civil-societys-support/?lang=en

ضروريًا. وهذا من شأنه أن يحمي استقلالية منظمات المجتمع المدني وحقوقها، ويمنع إساءة استخدام السلطة من قبل سلطات الدولة.

3. تعزيز الحوار الشامل: تعد الحوارات المنتظمة والشفافة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني أمرًا بالغ الأهمية لفهم المخاوف ودمج مدخلاتها في عمليات صنع السياسات، وبالتالي تحسين الحوكمة وبناء الثقة.

لمنظمات المجتمع المدني:

1. تعزيز التحالفات: ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تعطي الأولوية لتشكيل ودعم التحالفات، لتضخيم صوتها الجماعي وتحسين التنسيق في الاستجابة للقيود الحكومية. وسوف تعمل الجهود الموحدة على زيادة نفوذها وقدرتها على الدعوة إلى الإصلاحات القانونية والسياسية.

2. الاستفادة من التقاضي الاستراتيجي: ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تستمر في استخدام التقاضي الاستراتيجي كأداة لتحدي القوانين والإجراءات غير العادلة من جانب الحكومة. وهذا من شأنه أن يمكن منظمات المجتمع المدني من تأمين المزيد من الحماية للفصاء المدني في ليبيا تدريجيا.

3. الاستثمار في الأمن الرقمي: ونظرا للقمع الرقمي المتزايد، يتعين على منظمات المجتمع المدني الاستثمار في التدريب والأدوات الأمنية الرقمية، بما في ذلك تبني ممارسات ومنصات الاتصالات الآمنة لحماية أنشطتها من المراقبة والتدخل الحكومي.

4. إشراك الجمهور: إن قيادة حملات التوعية العامة التي تسلط الضوء على أهمية المجتمع المدني في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان من شأنه أن يساعد منظمات المجتمع المدني على بناء قاعدة داعمة قادرة على مقاومة محاولات الحكومة لمزيد من تقييد المساحة المدنية.

منظمة الأمان لمناهضة التمييز العنصري/ 2024م

الأمان هي منظمة ليبية تختص بمناهضة ومكافحة التمييز العنصري في ليبيا، تعمل في مجال رصد انتهاكات حقوق الانسان وخاصة التمييز العنصري وخطاب الكراهية والتمييز وتعمل على إصدار بيانات وتقارير حولها لتوعية الدولة و المجتمع على مخاطر هذه الآفة و ضرورة القضاء عليها، ومقر عملها داخل ليبيا.

https://www.aoadlibya.org/